دون الفاسد وقيد الجدة بالصحيحة وفسرها بالتي لا يدخل في نسبتها الميت جد فاسد وهو الذي يدخل في نسبة الميت ام فروعه انه تعالى جد الجد الصحيح للميت كما سيجيء بالذي لا يدخل في نسبة الميت ام فالجدة انواعا ثلث نسبتها عن الجد الفاسد كانت صحيحة سواء كانت مدلية بمحض الانوثة كام ام ام او بمحض الذكورة كام الاب وام ابي الاب او مختلطا كل منهما كام ام الاب وهي صاحبة الفرض في الجدات كالجد الصحيح في الاجداد وتدخل في نسبتها الجد الفاسد كانت فاسدة ومنتمية بمحض الذكورة والاناث كام ابي الام وام اب ام الاب وليست هي صاحبة فرض كالجد الفاسد بل هما من ذوي الارحام الذين يورثون بالقرابة لا بعصوبة ولا فرض اما الاب فله احوال ثلث الفرض المطلق على الخالص عن التعصيب وهو السدس وذكر مع الابن او ابن الابن وان سفل والتعصيب تبعا وذكر مع الابنة او ابنة الابن وان سفلت وبيان ذلكم انه تعالى قال ولابويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهذا تنصيص على ان فرض الاب مع الولد وهو السدس لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرضه اعني السدس والباقي للابن لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فما ابقت الفرائض فلاولى رجل ذكر واولى الرجال من العصبات هو الابن ستعرفه وان كانت موبنت فله سدس وللبنت النصف بالفرض وما بقي فللاب لانه اولى رجل ذكر من العصبات عند عدم الابن او ابنه والتعصيب المحض وذلك عند عدم الولد وولد الابن وان سفل وذلك لقوله تعالى ان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلام الثلث اذ فهم منه ان الباقي للاب فيكون عصبة والجد الصحيح كالاب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل في جميع احكام الميراث الا في اربع مسايل وسنذكرها انشاء الله تعالى الاولى ان ام الاب لا ترث مورثها مع الجد والثانية ان الميت اذا ترك ابوين واحد الزوجين فلام ثلث ما يبقى بعد نصيب احد الزوجين فلو كان مكان الاب جد فللام ثلث جميع المال لا عند ابي يوسف رحمه الله فانه لما تلتبس الباقي اعطى

والله اعلم

والباقي ان كان الاخوان والعلات كلهم يسقطون مع الاب اجماعا ولا يسقطون مع الجد عند ابي حنيفة رحمه الله والرابعة ان اب المعتق مع ابنه يأخذ سدس المال والولاء عند ابي يوسف وليس للجد ذكر في ولاء الكل للابن ولا فرق بينهما عند سايل الائمة واذا لا ياخذان شيئا من الولاء واذا اجمل المسئلة الثانية مسئلتين كما في عبارة الكتاب فالاولى ان يقال الاب في خمس مسايل وسابقة الكلام ويسقط الجد بالاب لان الاب اصل في القرابة الجد الى الميت واعترض على هذا التعليل بانه يلزم منه سقوط الولد والام بالام لانها اصل في قرابة اولادها وقد يدفع باعتبار انضمام العصوبة التي توجب زيادة القرب والجد الصحيح هو الذي لا تدخل في نسبته الى الميت ام كاب الاب وان علا وطا اذا ذكر الاخ لام في فصل الرجال وكانت الاخت لام مساوية له في الاحكام عمم الكلام كيلا يحتاج الى ذكرها في فصل النساء فقال واما الاولاد الام فاحوال ثلاث السدس للواحدة لقوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس والمراد اولاد الام اجماعا وتدل عليه قراءة ابي وله اخ او اخت من الام والثلث للاثنين فصاعدا لقوله تعالى وان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ذكورهم واناثهم في القسمة والاستحقاق سواء اما في القسمة فلان الانثى منهم يأخذ مثل ما يأخذ الذكر كما دل عليه حكم الشركة في الثلث واما في الاستحقاق فلان الواحد منهم مذكرا كان او مؤنثا يستحق السدس واذا تعددوا ذكورا او اناثا او مختلطين استحق الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق في الواحد والمتعدد كخلاف القسمة ويسقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالاب والجد بالاتفاق لانهم ضد فيقبل الكل كما علم من الاية وقد اشترط في ارثهما عدم الولد والولد اجماعا لقوله تعالى قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤا هلك ليس له ولد وله اخت وقوله عليه السلام الحقوا الفرائض بمن يبقى له ولد ولا والد الذكر ولد الابن داخل في الولد لقوله تعالى يا بني ادم والجد داخل في الوالد لقوله تعالى كما اخرج ابويكم من الجنة فلا

Copyright © King Saud University